

المحاضرة الرابعة: الإعراب والبناء

الإعراب:

تعدّ ظاهرة الإعراب أبرز ظواهر العربية أصالةً، ورثتها من اللغات السامية، إذ كانت تلك اللغات كلّها معربة، وبقيت هذه الظاهرة في العربية إلى يوم الناس هذا، ويكاد يُجمع العلماء على أنّ الإعراب ظهر بعد ظهور هذه اللغة؛ لأنّ «الإعراب ظاهرة تمثل قمة التطور اللغوي عند الإنسان، وليس مصاحبة لنشأة اللغة؛ ذلك لأنّ الإعراب لا يجيء إلاّ مع الجمل على أنه لم يجيء دفعة واحدة»¹، على أنّ هذا لا يعني ألبتة أنّ اللغة وُجِدَتْ حيناً من الدهر دون إعراب، ثم دخلها الإعراب في مرحلة من مراحلها، ولكن قيل ذلك على سبيل تصور المراتب والسبق المنطقي، لذا فإنّ أردنا أن نُورِّخ للإعراب فإننا نختار ما تبنّاه حسن عون من أنّ النحو أو غيره من العلوم قد نشأ فناً قبل أن ينشأ علماً؛ أي أنّ أساليبه التزمّت باطراد في كلام العرب، وهكذا يمكن أن نتصور الإعراب أيضاً²، بيد أنّ ظاهرة الإعراب نفسها لم تنشأ دفعة واحدة مكتملة الأصول، بل كانت ظواهره بعضها أسبق من بعض، فعلى سبيل التمثيل - والله المثل الأعلى- فإنّ الإعراب بالحركات كان قبل الإعراب بالحروف، ولتلك الظاهرة أدلة كثيرة³.

إذن فظاهرة الإعراب درجت في مسيرتها من حالة التعميم والشمول إلى التخصص، ومن البساطة إلى التعقيد، أو لنقل من اللادقة إلى الدقة المتناهية⁴.

¹ -ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية مصر 1994م، ص9

² -ينظر اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، حسن عون، مطبعة روايال، مصر، ط1، 1952م، ص78

³ - ينظر اللغة والنحو، ص82، 83، 84

⁴ -ينظر ظاهرة الإعراب وتطبيقها، ص11

وجملة القول إن الإعراب ظاهرة معقدة من جهة التأريخ لها وفصلها عن اللغة نفسها، لذا يصعب تحديدها بدقة إلا من قبيل تلكم التصورات التي سردناها.

1- تعريف الإعراب:

الإعراب لغة الإبانة، يقول الأنباري عبد الرحمن: «أعرب الرجل عن حُجَّتِه إذا بيَّنَهَا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: الثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا أَي تَبِينُ وتُوضِحُ»¹. ويدل كذلك على الإجمالة يقال: "عَرَبَتِ الدَّابَّةُ جَالَتِ فِي مَرَعَاهَا"، ومنه التحسين "أعربت الشيء أي حسنته"، ومن معانيه أيضاً التغيير يقال: عَرَبَتِ المَعْدَةُ وَأَعْرَبَهَا اللهُ غَيْرَهَا"، ومنه أيضاً إزالة الفساد نقول: "أعربت الشيء أزلت عربه أي فساده"²، غير أن المعنى الأول هو الذي سنلفيه مناسباً للمعنى الاصطلاحي.

وفي الاصطلاح «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»³.

ويقول ابن هشام في نسه المشهور: «الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»⁴، وقال الأنباري: «أما الإعراب فحدّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً»⁵، ويزيده الزمخشري توضيحاً من خلال تعريفه للاسم المعرب بقوله: «والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أو محلاً. فاختلفه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه، كقولك: جاء الرجلُ ورأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ واختلفه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة مضافة

¹ - أسرار العربية، الأنباري أبو البركات، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 2010م

ص31

² - ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص40

³ - الخصائص، تح، هندأوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1424هـ/2002م، ج1، ص89

⁴ - شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرورالي

إعراب شواهد الشذور تأليف بركات يوسف هبود راجعه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر لبنان، ط1،

1414هـ/1994م، ط2، 1419هـ/1998م، ص54

⁵ - أسرار العربية، ص32

وذلك نحو جاءني أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال، ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية. وفي كلا مضافاً إلى مضمّر تقول: جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما. وفي التثنية والجمع على حدّها، تقول: جاءني مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين. واختلافه محلاً في نحو العصا وسعدى والقاضي في حالتي الرفع والجر وهو في النصب كالضارب»¹.

ويجعل الاسم قسمين منصرفاً (متمكن أمكن) كزيدٍ وخالدٍ، وغير منصرف (متمكن غير أمكن) كأحمدٍ وعثمانٍ، والمتمكن هو المعرب وغير المتمكن هو المبني².
وذكر المعرب دون الإعراب لأنّ لفظ المعرب يفيد الكلمة المعربة، ويفيد الإعراب أيضاً فيدلّ على الكلمة دون إعراب كزيدٍ ومحمدٍ وخالدٍ، ويبدل على ما هو قابل للإعراب أو ما فيه إعراب نحو: (زيدٌ منطلقاً)³.

علته:

يدخل الإعراب الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية كما سبق البيان في قول ابن جنّي، فإذا خلا الكلام من الإعراب اكتنفته اللبسُ أو احتمل معاني عدة حتى يُعرب؛ فإذا قلنا ما "أحسن زيد" دون إعراب لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستفهام لكن لو أعربناه قلنا (ما أحسن زيداً) و(ما أحسن زيد) و(ما أحسن زيد) لدلّ الأول على التعجب ودلّ الثاني على النفي، بينما يدلّ الثالث على الاستفهام⁴.

فهذا التعليل هو مذهب أغلب النحاة سوى قطرب، الذي سلك إزاءه مذهباً آخر سنأتي على ذكره في حينه، وممن أكدوا على أثر الإعراب في تبيين المعنى الزجاجي في إيضاحه حينما قال: «إنّ الأسماء لما كانت تعورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة إليها لم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تتبى عن هذه المعاني فقالوا: (ضرب زيدٌ عمراً) فدلوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له وينصب (عمرو) على أنّ الفعل واقع به»⁵. وهكذا

¹ -المفصل في علم العربية، ص41

² -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص38

³ -ينظر شرح المفصل ابن يعيش، ج1، ص149

⁴ -ينظر معاني النحو، ج1، ص30

«¹ وهكذا مع جميع حالات الإعراب المختلفة حتى يأمنوا اللبس إن قُدمَ الفاعل أو المفعول توسعاً²».

وأما قطرب فإنه تفرّد برأيه عن جمهور النحاة في أنّ الكلام لم يعرب للدلالة على المعاني، واحتجّ بأنّ قال إنّه توجد أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء أخرى مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني، فالأولى نحو: (إنّ زيداً أخوك) و (لعلّ زيداً أخوك) و(كأنّ زيداً أخوك) والثانية نحو: (ما زيدٌ قائماً) و(ما زيدٌ قائمٌ)³.

ومن هنا كان يرى أنّ العرب أعربت كلامها؛ «لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل كانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمکنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام...»⁴.

وقد لقي هذا الرأي معارضةً ورداً لاذعاً لا يسع المقام لذكره⁵.

3- وجوه الإعراب:

إنّ وجوه الإعراب تنحصر في أربعة أوجه: الرفع والنصب والجر والجزم، فالرفع علم الفاعلية، وما جرى مجراه من المرفوعات هي ملحقة به ومشبهة به، والنصب علم المفعولية و المنصوبات ملحقة به، أمّا الجر فهو علم الإضافة⁶.

وكان الرضي الأستراباذي يرى أنّ الرفع للعمد الفاعل والمبتدأ والخبر، والنصب للفضلات كالمفاعيل والحال والتمييز والمستثنى المفرغ والأسماء المجرورة، «ثم أريد أنّ يُميّزَ بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر

¹ -الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص 69

² - ينظر الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن ط 1430، 2، هـ/ 2009م، ص 28

³ -ينظر الإيضاح في علل النحو، ص 70

⁴ -المصدر نفسه، ص 70

⁵ - ينظر الرد في الإيضاح في علل النحو، ص 71، وفي الجملة العربية والمعنى، ص 30

⁶ -ينظر الجملة العربية والمعنى، ص 37

فمُيَّزَ به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة، فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضمّاً إلى المعنيين المذكورين علامته الجر»¹.

4- أنواع الإعراب وأقسامه:

ليس من العبء أن تمثّل مصطلحات الرفع والنصب والجر الجزم كلّ الإعراب فنجدها حيناً هي النتيجة المبتغاة من الإعراب، ونجدها حيناً آخر هي وجوهه، كما نجدها في أحيان أخرى تمثّل أنواعه كما سنبيّن الآن.

وثمة أمر غاية في الأهمية ودّ كثير من الناس أن يفصلَ فيه - وهو ما يدخل في سياقنا هنا - وهو التفريق بين أنواع الإعراب وأقسامه، فبينما نجد بعضهم يجعل الرفع والنصب والجر والجزم هي أنواع الإعراب، نجد قسماً آخر منهم يجعلها أقسامه، صحيح هناك تداخل وثيق بين النوع والقسم تشابه على كثير من الدارسين، غير أنّ هناك بوناً بينهما، فالنوع أخصّ من الجنس؛ فهو الضرب من كلّ شيء، وهو كلّ صنف من الثياب و الثمار²، والقسمة التجزيء والتشطير³، فالتقسيم أعمّ من النوع، والنوع يتفرع عن القسم، «والتقسيم انتقاء مشاركة كل واحد منهما على قسم صاحبه»⁴، لذا بدا لنا أنّ أنواع الإعراب أربعة رفع ونصب وجر وجزم، بينما أقسامه أقسامه أعمّ من ذلك، فهي عند بعض النحاة ثلاثة، إعراب لفظي وإعراب تقديري وإعراب محلي، وهذه الثلاثة يقع تحتها الرفع والنصب والجر لأنها أخصّ، وبذلك ظهرت علّة التفريق بين أنواع الإعراب وأقسامه.

إذن فأنواع الإعراب كما سبق البيان أربعة فالرفع والنصب يشترك فيه الاسم والفعل نحو قولنا: (زيدٌ يقومُ)، فالاسم والفعل المضارع كلاهما مرفوع وقولنا: (إنّ زيداً لن يقومَ) فالاسم والفعل المضارع كلاهما منصوب.

¹ - شرح الرضي على الكافية، تح حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة السعودية ط1، 1414هـ/1993م، ج1، ص51

² - ينظر لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت لبنان، ج8، ص364

³ - اللسان، ج12، ص478

⁴ - الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، أعده ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1414هـ/1998م، ص265

ويخصّ الجر الاسم فقط نحو: (مررت بزید) فزید اسم مجرور بالباء.

ويخصّ الجزم الفعل فقط نحو: (لم يَقمُ)¹.

أما أقسامه فهي كما بيّنا ثلاثة:

أ- الإعراب اللفظي:

أثر يظهر في آخر الكلمة بعلة العامل كقولنا: (جاء زيد) و(رأيت زيدا) و(مررت بزید)، فالحركات الظاهرة في آخر زيد هي أثر العامل، وتكون في الكلمات المعربة غير معتلة الآخر².

ب- الإعراب التقديري:

وهو أثر لا يظهر في آخر الكلمة بل تقدر تقديراً؛ لأنها غير ملفوظة نحو (غلامي) و (الفتى)، حيث تقدر عليها الحركات كلّها، بينما تقدر الضمة والكسرة فقط على الاسم المنقوص ك(القاضي)، وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل الآخر (بخشى)، وتقدر الضمة فقط في نحو (يدعو ويرمي)³.

ج- الإعراب المحلي:

وهو يختصّ بالكلمات المبنية لا المعربة، لذا فهناك من لا يعده من أقسام الإعراب ويكتفي بالإعراب اللفظي والتقديري، والإعراب المحلي «هو تغير اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً»⁴، نحو قولنا: (جاء هؤلاء التلاميذ)، فهؤلاء اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل.

5- علاماته:

علامات الإعراب ثلاثة حركة أو حرف أو حذف، و منهم من ينأى عن التفصيل فيجعلها أربعة، ثلاث حركات الضمة والكسرة والفتحة ثم سكون، ومن أجل

¹ - ينظر شرح شذور الذهب، ص 57، 58.

² - ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، طبعة مصححة قوبلت وروجعت على مخطوطة وعدة نسخ، تح محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة بيروت لبنان، ص 36.

³ ينظر شرح شذور الذهب، ص 97، وجامع الدروس العربية مذيلاً ببحثي البلاغة والعروض، مصطفى

الغلاييني، اعتنى به علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون لبنان، ط 1، 1425 هـ/ 2004 م ج 1، ص 24.

⁴ - جامع الدروس العربية، ج 1، ص 28.

التوضيح والإفهام قلنا علامة الإعراب إمّا حركة وهي ثلاث كما بيّنا، وإما حرف و هو أربعة الألف والواو والياء والنون، أمّا الحذف فيكون بقطع الحركة ويسمى السكون، ويكون بقطع الآخر كالمضارع المعتل الآخر، ويكون بقطع النون كما في الأفعال الخمسة¹.

وإذا لخصنا علامات الإعراب الأربعة فستكون كالاتي:

علامات الرفع: الضمة وهي الأصل، والواو في جمع المذكر السالم والألف في المثني والنون في الأفعال الخمسة.

علامات النصب: وهي خمسة الفتحة وهي الأصل، والألف في الأسماء الستة، والياء في الجمع المذكر السالم، والكسرة في جمع المؤنث السالم، وحذف النون في الأفعال الخمسة.

علامات الجر: وهي ثلاث الكسرة وهي الأصل، والياء كما في الأسماء الستة، والفتحة في الممنوع من الصرف.

علامات الجزم: السكون وهو الأصل، ثم حذف الآخر في الفعل المضارع المعتل الآخر ثم حذف النون كما في الأفعال الخمسة.

أما المعرب من الأفعال فهو الفعل المضارع فقط، وهو خلاف الأصل؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء والأصل في الأسماء الإعراب بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معاً².

لذلك يبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة (الخفيفة والثقيلة)، نحو: (هل تَضْرِبَنَّ)، أو نون الإناث نحو: (هن يَضْرِبْنَ)، أمّا إذا فصلت بين الفعل وبين نون التوكيد واو أو ياء مخاطبة نحو: (هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون) و(هل تَضْرِبُنَّ يا هند) فإنه يعرب، وتكون نون التوكيد عندئذٍ غير مباشرة؛ لأنّ أصل

¹ - ينظر جامع الدروس العربية، ج1، ص23

² - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص39، 40

(تَضْرِيْبُنَّ تَضْرِيْبُونَنَّ) فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، فصارت (تَضْرِيْبُونَنَّ) فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت (تَضْرِيْبُنَّ)، وهكذا مع ياء المخاطبة¹.

البناء:

وهو «لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنهم إنما سموه بناءً، لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب، سمي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره»².

من هنا كان البناء منقولاً من البناء المعروف، الذي يلبس الشيء الساكن المبني والذي لا يتحول أو يتحرك، وهو ما وقف عنده ابن الأنباري بقوله: «وأما البناء فهو منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته»³.

ولقد استعمل بهذا المعنى في المفهوم الاصطلاحي، «وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل...»⁴، وهو ضد الإعراب، كما أن المبني ضد المعرب؛ وهو أي المبني «مالم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع»⁵؛ فالاسم غير المتمكن مثل: (مَنْ، وَكَمْ، وَقَبْلُ)، غيرها، والفعل غير المضارع مثل: الفعل الماضي نحو: (ذَهَبَ، وَعَلِمَ، وَشُرْفَ)، وفعل الأمر نحو: (اذهب اعلم واشرف)⁶...

واستقل ابن مالك بذكر علة البناء وحصرها في شبه الحرف نقلاً عن سيبويه وأبي علي الفارسي، فيكون المبني ما شابه الحرف - لأن الحروف كلها مبنية - في أوجه أربعة وهي:

¹ - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص41، 42

² - لسان العرب مادة (بني) دار صادر، بيروت لبنان.

³ - أسرار العربية، ص32

⁴ - الخصائص، ج1، ص91

⁵ - أسرار العربية، ص37

⁶ - ينظر نفسه، ص37، 39

1- **الشبه الوضعي**: وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد، كالتاء في ضربت، أو على حرفين ك-(نا) في أكرمنا.

2- **الشبه المعنوي**: وهو قسمان ما أشبه حرفاً موجوداً ك-(متى)، فهي تشبه الحرف في المعنى؛ لأنها تستعمل للاستفهام فنقول: (متى تقوم؟)، فهي كالهزمة في الاستفهام، وتشبه (إن) الشرطية، فنقول في الشرط: (متى تَقُمُ أقم).
والقسم الثاني ما أشبه حرفاً غير موجود مثل: (هنا)، «فإنها مبنية لشبهها حرفاً

كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللتمني (ليت) وللترجي (لعل) ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً¹.

3- **الشبه النيابي**: أي يشبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل مثل أسماء الأفعال كقولهم: (دَرَاكٌ زَيْدًا)؛ أي أدرك زيداً، فدراك مبنية لشبهه بالحرف كونه يعمل ولا يعمل فيه، فهو قد عمل في زيدٍ النصب، وقد ناب عن الفعل (أدرك) ولا يتأثر بعامل، وكذلك الحرف.

4- **الشبه الافتقاري**: وهو ما يشبه الحرف في الافتقار اللازم، كالأسماء الموصولة مثل: (الذي)، فهي تفتقر دائماً إلى الصلة «فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت²».

أنواع البناء:

وهي أربعة: السكون، و الضم، والفتح، والكسر، والأصل في البناء أن يكون على السكون؛ وذلك لأنه أخفّ الحركات، وقد بينى على الضم مثل: (حَيْثُ وَكَتَبُوا)، وقد بينى على الفتح مثل: (كَتَبَ وَأَيْنَ)، وقد بينى على الكسر مثل: (هُؤَلَاءِ)، وتتوقف معرفة ما تبنى عليه الأسماء على السماع والنقل، إذ ليس هناك ضابط أو قاعدة تضبطها³.

¹ -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص34، 35

² -نفسه، ج1، ص37

³ -ينظر جامع الدروس العربية، ج1، ص22

وأما المبني من الأفعال فقسمان:

- 1- ما اتفق على بنائه وهو الفعل الماضي؛ وهو مبني على الفتح كـ(ذَهَبَ)، أو على ضم إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل: (ذَهَبُوا)، أو على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك مثل: (ذَهَبْتُ).
- 2- ما اختلف في بنائه وهو فعل الأمر مثل: (اضرب) فهو مبني عند البصريين وهو الراجح، ومعرب عند الكوفيين¹.

¹ - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص40